تحليل أسس نشأة الأحياء
مدينتي رام الله وعمّان: دراسة جغرافية مقارنة

Analysis of Neighborhoods' Establishment Ramallah and Amman Cities: A Comparative Geographical Study

Arij Zaied Dagarah
Assistant Professor/ Al-Istiqlal University/ Palestine
a.dagarah@pass.ps

أريج زايد دغره
أستاذ مساعد/ جامعة الاستقلال/ فلسطين

Received: 12/ 3/ 2022, **Accepted:** 6/ 8/ 2022.
DOI: 10.33977/0507-000-061-004
https://journals.qou.edu/index.php/jrresstudy

تاريخ الاستلام: 12/ 3/ 2022م، **تاريخ القبول:** 6/ 8/ 2022م.
E-ISSN: 2616-9843
P-ISSN: 2616-9835

الملخص

هدفت الدراسة إلى تحليل الأسس القديمة المحدّدة لنشأة الأحياء في مدينتي رام الله وعمّان، والعوامل الجديدة التي حلت محلها. وتكمن المشكلة في وجود تباين في الآراء والاتجاهات العلمية حول نشأة الأحياء السكنية والعوامل المساهمة في نشأتها. استخدمت الدراسة المنهج التاريخي التطوري، والمنهج الوصفي، وأسلوب الدراسة المقارنة. توصلت الدراسة إلى أن نهاية السبعينيات وبداية ثمانينيات القرن العشرين تُعَدُّ نقطة تحوّل في تاريخ مدينة عمّان، فيما يعد إنشاء السلطة الفلسطينية بعد اتفاق (أوسلو) عام (1993) نقطة التحول في مدينة رام الله، حيث بدأ تشكّل أحياء جديدة في المدينتين بناءً على تميز سكانها بمستوى إقتصادي–إجتماعي متشابه، بغض النظر عن عوامل العرق والأصول المشتركة للسكان أو البلد الأصلي للهجرة التي حدّدت نشأة الأحياء في السابق. وبينت أن الأسس الجديدة لقرار السكن عملت على إلغاء الأسس القديمة.

الكلمات المفتاحية: الأحياء، رام الله، عمّان، إقتصادي–إجتماعي.

Abstract

The study aimed to analyze the old foundations that determined the emergence of neighborhoods in Ramallah and Amman cities, and the new factors that replaced them. The problem of the study lies in the variances in opinions and scientific trends that discussed the bases of neighborhoods evolution, and transformations that occurred in these neighborhoods. The study used a historical-evolutionary and descriptive methods, and comparative study method. The study concluded that the end of the seventies and the beginning of the eighties of the twentieth century is a turning point in the history Amman city, while the establishment of the Palestinian Authority after the Oslo Accords in 1993 is the turning point in Ramallah city, where new neighborhoods began to form in the two cities based on the distinction of their residents at a similar socio-economic level. Regardless of the ethnicity and common origins of the population or the country of origin of migration that determined the origin of neighborhoods in the past. The author indicated that the new foundations of the housing decision worked to abolish the old foundations.

***Keywords**: Neighborhoods, Ramallah, Amman, socio-economic.*

مقدمة

تنطلق الدراسة مما كتبته (الأنثروبولوجية) الأردنية ستنيه شامي بأن أماكن معينة من المدينة تتاح أمام مجموعة من الأفراد، وثمّة مجموعات يفرض عليها السكن في مواقع ، وآخرون يختارون مواقع سكنهم (Shami, 1996, 20). كما وجد الكاتب (أوسكار لويس)، أن المهاجرين نادراً ما ينتقلون إلى السكن والتعايش مع المدينة ككل، وبدلاً من ذلك فهم يرتبطون في وحدات ومواقع منفصلة مع مهاجرين آخرين يشبهونهم في الثقافة والخلفية الاقتصادية والاجتماعية.

دارت العديد من السجالات بشأن بناء المكان، فقد دعا (أرتورو إسكوبار) في مراجعته (أنثربولجيا المكان) إلى المزج بين المقاربات السياسية–الاقتصادية، والظاهراتية أو التركيبة في الدراسات المعنية بالطريقة التي يُصنع بها المكان. فالمكان لا ينجم حصرياً عن عوامل بنيوية (رأس المال، والقوى العالمية) أو عوامل وجودية، أو أحاسيس. ويلاحظ (توماس غيرين) ضرورة الموازنة بين نظريات الاقتصاد السياسي وعلم البيئة الحضرية من جهة، وين مقاربة تدرك أن الأشخاص العاديين يمكنهم أن يستخلصوا من مكان ثابت ومجرد مكاناً محدداً ينطوي على المعنى، ويحمل اسماً، ويمتاز بالأهمية، من جهة أخرى (أبو دحو وآخرون، 2010، 19).

يعد تقسيم المدن إلى أحياء سكنية شكلاً تنظيمياً قديماً للغاية، ولا تزال المناقشات تدور حول منشئه الأصلي. ففي حالات عديدة تم تكوين الأحياء لإيواء الجماعات المتميزة عرقياً، والتي شاركت في بناء المدينة، كما كان تقسيم المدن الداخلي إلى أحياء يُبين رغبة كل طائفة في التجمع لتكوين خلية اجتماعية متلاحمة. وتعمق هذا التقسيم وازدادت حدته وأصبح أكثر شمولية لأسباب أمنية، وفي العهد العثماني ازداد تقسيم المدينة إلى وحدات منفصلة؛ بسبب تضاعف الجاليات والاستقلالية التي كانت ممنوحة لها.

وبالعودة إلى تقسيم المدن في الألف الأول قبل الميلاد فهي كانت مقسمة إلى أماكن سكنية طبقاً للأصل الواحد، وقرابة الدم والقبيلة الواحدة، فالمتأمل في تركيبة و الأحياء السكنية وتكوينها في مدن الشرق القديم في تلك الفترة والمبني على نتائج اكتشافات التنقيبات الأثرية يشير إلى وجود أزقة تتقاطع فيها الشوارع الداخلية تربط المنازل السكنية، وهذا يدل على أنه ربما كان قانون السلوك موجهاً لحماية الحياة العائلية ذات الأصل والدم المشترك (Wirth, 1974, 399). كما كان سكان الأحياء أيام العباسيين أو الأمويين أو المماليك والعثمانيين مرتبطين بطائفة أو دين معين، ويسكنون في حي مشترك (الشواورة، 2003، 230). وفي العصر الإسلامي انقسم معظم سكان المدن إلى عدد من المجموعات الشعبية والدينية التي تواجه بعضها بشكل عدائي، وبذلك تنقسم المدينة إلى مقار سكنية منفصلة تابعة لديانات مذاهب وجماعات لغوية وقبائل مختلفة (Wirth, 1974, 400).

أما المدن الإسلامية فقد كانت لغاية القرن التاسع عشر مقسمة إلى عدد من الأحياء، وكان العامل الذي يحدد الإقامة في نفس الحي الدين المشترك أو الجنسية المشتركة أو القومية أو المذهب فقط. مثلاً كان لكل طائفة مسيحية أو يهودية تجمع خاص بها في القاهرة، واحتل الأرمن والموارنة أحياء في الجزء الشمالي الغربي لمدينة حلب، كما كانت مدينة القدس مقسمة إلى عدد من الأحياء وهي الحي الاسلامي والمسيحي والأرمني واليهودي (Dettmann, 1970, 430؛ Wirth, 1974, 393). وبدأ يظهر في المدينة الإسلامية بعد دخول عصر الصناعة تجمع السكان حسب نوع المهن التي يعملون بها، فبدأ كل نوع من أنواع الحرف يأخذ جزءاً مميزاً أو شارعاً مستقلاً داخل المدن، يتركز فيه السكان تبعاً لنوع الحرفة، وقامت أحياء سكنية للجماعات الحرفية جنباً إلى جنب مع السوق التجاري لإنتاج هذه الحرف منها حارة السقايين (آل الشيخ،

1980، 21).

يضاف إلى ذلك العوامل العرقية والدينية يعتبر الأصل المشترك للسكان من العناصر الأساسية لنشأة الأحياء في المدينة الإسلامية، فالمهاجر الجديد يميل للإقامة لدى من يرتبط معهم بصلة دم أو صداقة، حيث تلعب علاقات الدم دوراً كبيراً في مساعدة المهاجرين على التكيف مع الحياة الحضرية الجديدة.

أخذ نظام الحارات بالاضمحلال في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وبداية القرن العشرين؛ بسبب بدأ تأثر مدن الشرق الأوسط بالغرب، ونجم عن ذلك زيادة عدد سكان المدن نتيجة للزيادة في الهجرة من المناطق الريفية من جهة، وتدفق السكان من الخارج من جهة أخرى (آل الشيخ، 1980، 23).

أدت الحرب العالمية الأولى خاصة فترة الثلاثينيات من القرن العشرين إلى تغيرات ملموسة على شكل وتركيب الوظيفة السكنية في المدينة الإسلامية، فحدث تغير وتفكك في التركيب والترابط الاجتماعي، حيث انتقل السكان ذوي الدخل المرتفع من أماكن سكنهم القديمة إلى أماكن سكن حديثة (الشواورة، 2003، 235).

نمت الأحياء السكنية الحديثة بشكل واضح بداية العصر الحديث، كضواحٍ دون تخطيط مسبق، ملاصقة لأحياء المدينة القديمة، وضمتّ الأحياء الجديدة قطاعات سكنية وأخرى تجارية، وتميزت بطابعها الخاص في أنها تمثل إمتداداً مساحياً ومباشراً للمدينة القديمة (الشواورة، 2003، 242). وأشار كل من (Wirth, 1974, 493) والمختار (2014، 7) إلى انتماء الأحياء الحديثة إلى العناصر الغربية المتحوّلة، فقد كان يسكن في الأحياء القديمة سكان ذوو أصل قومي واحد أو دين واحد، وحل محلّ هذه الجماعات مبدأ تنظيم مختلف وغربي يحدّده الوضع الاقتصادي ذو قوة شرائية متساوية وعادات استهلاكية مشتركة. ونتج عن هذا التحول ظهور قطاعات جغرافية متباينة بقيمها العقارية وسمعتها الإجتماعية ومكوناتها المادية والبشرية.

تميزت الفترة بعد الحرب العالمية الثانية بحدوث هجرات جماعية من الريف إلى المدن، وبرزت الضواحي التي تسكنها الطبقة المتوسطة، وقد حرّكت هذه الضواحي السكان من القطاعات القديمة في المدينة إلى الأجزاء الجديدة، كما برزت مشروعات الإسكان التي تخططها الحكومة (آل الشيخ، 1980، 26).

وبدراسة التحولات في معايير السكن في أحياء مدينة عمّان، فقد توصلت دغره (2018، 150) إلى أن نهاية السبعينيات وبداية ثمانينيات القرن العشرين تعد نقطة تحوّل في تاريخ المدينة، نشأت فيها أحياء جديدة بناءً على تميز سكانها بمستوى اجتماعي واقتصادي متشابه، بغض النظر عن عوامل العرق والأصول المشتركة للسكان أو البلد الأصلي للهجرة التي حدّدت نشأة الأحياء قبل سبعينيات القرن العشرين. كما أظهر (Potter, et al (2009، 85 وجود تباين في مستوى الأحياء داخل مدينة عمّان، حيث وجدت أحياء للأغنياء تتركز في المناطق الغربية من المدينة يقطنها السكان ذوو المستوى الاقتصادي المرتفع، وبشكل خاص في منطقة زهران والعبدلي، فيما تميزت المناطق الجنوبية والشمالية وبعض المناطق الشرقية، بتدني المستوى الاقتصادي لسكانها، منها منطقة رأس العين وبسمان وبعض أحياء منطقة اليرموك.

وتوصل علي (1986) إلى وجود أحياء في عمّان تضم سكاناً ينحدرون من أصول واحدة، مثل حي نزال وحي القيسية في الزهور، والدبابية والحويان في حي الريحان، والأرمن في الأشرفية، مما يبرز أثر عامل مكان الولادة في بيان تجمع السكان ذوي الأصول الواحدة. وبيّن أبو سنينة (1986) تجمع السكان على أساس القرابة أو العشيرة أو توفر فرص العمل في المنطقة الشرقية من عمّان، حيث يسكن عدد كبير من السكان ذوي الأصول من منطقة واحدة في أجزاء ومساحات مختلفة من الأحياء، ويتضح ذلك في حي جبل النصر الذي يسكنه جماعات سكانية من السلط، وحي الخلايلة نسبة للمهاجرين من مدينة الخليل، وأحياء الطفايلة والعكارمة في جبل التاج.

أما مدينة رام الله فقد تبين أنها كانت بلدة صغيرة في الفترة ما بين (1918–1517) حسب حمودة (2017، 272) مكونة من حارات عدة وهي: دار إبراهيم، الشقرة، دار جغب، دار يوسف، دارة الشراقة وعواد والحساسنة وجريس (شكل 1). وكانت أسس القرابة والروابط الدينية والتقاليد الاجتماعية والجوار في المجتمع الفلسطيني أبرز العوامل المؤثرة في ترتيب وتشكّل المجتمع. استقطبت رام الله حسب ما ذكره كل من و (Khamaisi) (2006، 5) (Jawabrah (2020، 11818 سكان القرى القريبة يضاف إلى ذلك المهاجرين إليها من اللد والرملة ويافا، وساهم الوافدون إلى المدينة في تمدين المجتمع داخلها، وساهم سوق الإسكان والأراضي في تطوير المجتمعات الفسيفسائية فيها، إلى جانب إنشاء السلطة الفلسطينية وما نجم عنها من زيادة الهجرات الداخلية والتوسع العمراني، وهذا انعكس بدوره على حدوث تحول في الإنتماء اليوم من القرابة والحمولة إلى الطبقة الإجتماعية والإقتصادية. وبين كتانة (2009، 72) أن تمدد مدينة رام الله انتج عدداً من الأحياء التي لم تكن موجودة أو تطورت بفعل هذا التمدد، والتي زادت الحركة العمرانية فيها بعد دخول الأراضي المبنية عليها ضمن المخطط الهيكلي للمدينة، بالإضافة إلى تدني أسعار الأراضي في المدينة عام (1997)، وزيادة فرص العمل. وأضاف الريماوي (2007، 164) أنه مع قدوم السلطة الفلسطينية بدأت بعض الأحياء بالإنشاء ومنها حي الماصيون والطيرة وحي البالوع ويسكنها في الغالب كبار موظفي السلطة وأساتذة الجامعات ورجال الأعمال، وتتميز بارتفاع أسعار العقار فيها. وأشار نيروز (2004، 23) إلى بدء ظهور أحياء سكنية في رام الله تتوزع وفق الفئات الاجتماعية والاقتصادية للسكن، بسبب المستوى الاقتصادي المرتفع نسبياً لسكان المدينة.

وبينت (TARAKI) (2008، 15) أن نمط البناء في رام الله بدأ بالتغير إثر التحويلات المالية لأبناء رام الله الذين هاجروا إلى أمريكا بداية العشرينيات، إلا أن مجتمع المدينة لم يكن متجانساً قبل عام 1948، إلا أن الانقسامات الإجتماعية الجديدة وقواعد التمايز الإجتماعي بدأت في الظهور مع تدفق اللاجئين على إثر حرب عام (1948). وأضافت أن التغيرات بعد (أوسلو) مثل تقسيم المناطق وارتفاع أسعار الأراضي وتوافر قروض الإسكان ساهمت في إبراز الفوارق الاجتماعية القائمة على المكان والوضع الإقتصادي، حيث بدأت تظهر أنواع جديدة من الأحياء في مناطق مختارة مثل الماصيون والطيرة.

مشكلة الدراسة وأهدافها وأسئلتها

تكمن مشكلة الدراسة في وجود تباين في الآراء والاتجاهات العلمية حول نشأة الأحياء السكنية والعوامل المساهمة في نشأتها؛ حيث يُعيد غنيم (2002، 121) ومنيف (1994، 400) نشأتها إلى عوامل الإنتماء الديني والعرقي، يضاف إلى ذلك عوامل القرابة والإنتماء إلى قرية واحدة في الموطن الأصلي، واللغة، والانتماءات

أو العلاقات الاجتماعية. فيما قسّم كل من (Wirth, 1974, 394) و (Dettmann, 1970, 430)، والمختار (2014، 15) محدّدات نشأة الأحياء وتطورها إلى مرحلتين، المرحلة الأولى قبل القرن التاسع عشر، حيث كان يعيش في الأحياء أتباع فئة اجتماعية واحدة فقط، وكان الدين أو الجنسية المشتركة، أو اللغة هي التي تحدد الإقامة في الحي. والمرحلة الثانية نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حيث تغيرت العوامل لتصبح قائمة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي فقط.

تنطلق الدراسة من أن المدينتين شهدتا تسارعاً في نموهما العمراني وملامحهما وتغير (المورفولوجيا) الاجتماعية–الاقتصادية لحيزهما الحضري، وكذلك ظهور أحياء سكنية على طرز حديثة ومعاصرة، تحديداً بعد توقيع إتفاقية (أوسلو) وقيام السلطة الفلسطينية في رام الله، والهجرة إلى دول الخليج في السبعينات وحرب الخليج في التسعينيات في مدينة عمّان. كما أصبح ملاحظاً وجود تقسيمات مكانية وإجتماعية داخل المدينتين، ووجود أماكن مخصّصة لطبقات وشرائح سكانية معينة، الأمر الذي تزامن مع ما شهدته المدينتين من استقطاب طبقي ناشيء من تنوع الأصول والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لسكانهما.

تهدف الدراسة إلى بحث أسس نشأة الأحياء في المدينتين والتحولات التي طرأت على هذ الأسس، منذ التاريخ الحديث لنشأة المدينتين ولغاية تاريخ إعداد الدراسة. وإلى تحليل مدى إنطباق نموذج نشأة وتطور الأحياء في مدينة عمّان على أحياء مدينة رام الله.

تحاول الدراسة الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما هي أسس نشأة الأحياء في مدينتي رام الله وعمّان؟
- ما هي التحولات التي طرأت على أسس نشأة الأحياء في المدينتين، وما هي الأسس الجديدة؟
- ما مدى انطباق نموذج نشأة الاحياء في مدينة عمّان على أحياء مدينة رام الله؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة من الناحية النظرية في تركيزها على العوامل التي لعبت دوراً في نشأة وتطور الأحياء في مدينتي رام الله وعمّان، ومن الناحية الفلسطينية من كونها تتناول مدينة فلسطينية أصبحت تحتضن مباني وأحياء عصرية ونماذج حياة معولمة بعد نحو سبع وعشرين عاماً على توقيع اتفاقية (أوسلو) وقيام السلطة الفلسطينية، وهذه التحولات لم يتم دراستها على مستوى الأحياء. وهذا الأمر يتشابه مع ما حصل في مدينة عمّان الأردنية التي حدثت بها تحولات حضرية وزادت المساحات المبنية فيها على حساب المساحات الخضراء وتوسعت حدود المدينة نتيجة للهجرات الوافدة إليها، وكذلك تحولها إلى مركز إقتصادي في قلب المملكة الأردنية الهاشمية.

إجراءات الدراسة

مصادر البيانات والمعلومات

حصلت الدراسة على البيانات والمعلومات المتعلقة بالإطار النظري والبيانات المتعلقة بنشأة أحياء المدينتين، وكذلك البيانات والمعلومات اللازمة لمشكلة الدراسة من مصادرها المكتبية، وكذلك الخرائط والبيانات من الجهات الرسمية الحكومية، ومجموعة الوثائق التي تم الحصول عليها من الدراسات السابقة، وكذلك الملاحظات الميدانية.

مجتمع الدراسة

اشتمل مجتمع الدراسة على أحياء مدينة رام الله جميعها (التابعة إدارياً لبلدية رام الله) شكل (1)، وأحياء مدينة عمّان (التابعة إدارياً لأمانة عمّان الكبرى) والبالغ عددها 169 حياً سكنياً شكل (2).

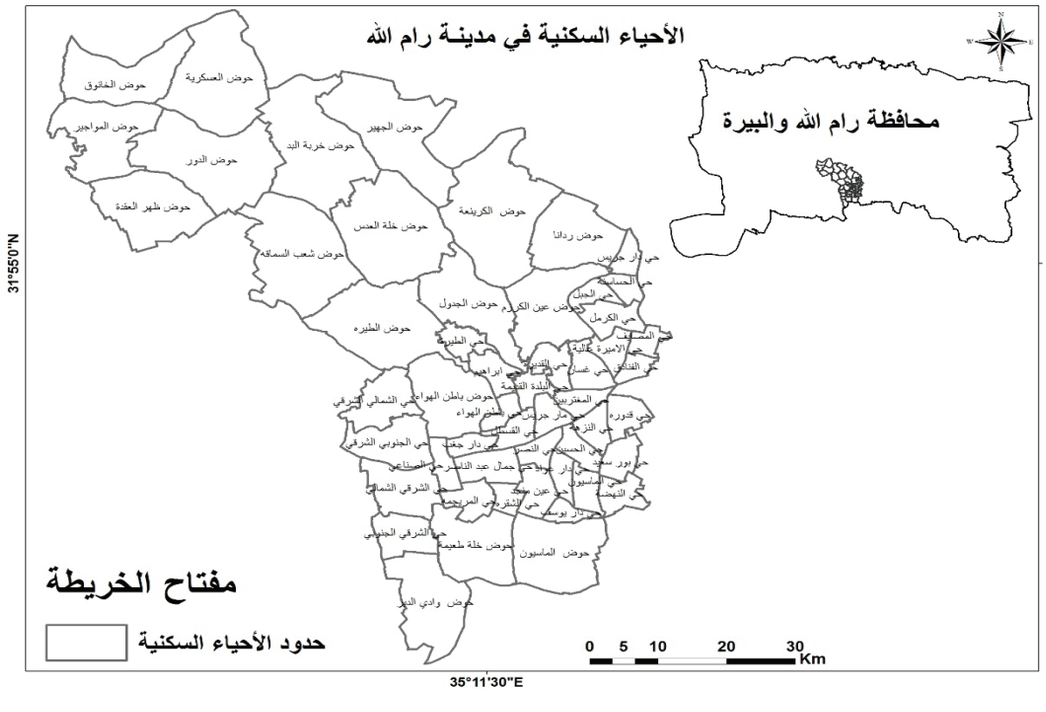

شكل (1):
أحياء مدينة رام الله.

المصدر: عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2021، بيانات منشورة.

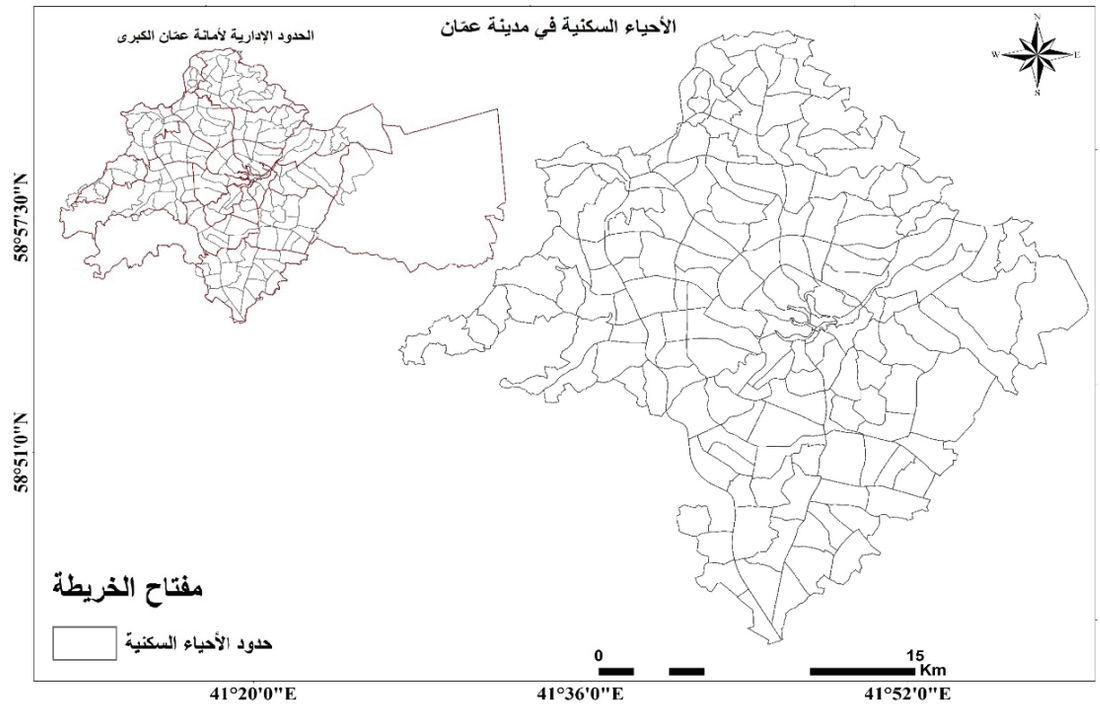

شكل (2):

أحياء مدينة عمّان.

المصدر: عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات دائرة الإحصاءات العامة 2015.

مناهج البحث

ستخدمت الدراسة المنهج التاريخي (التطوري): للتعرف على تاريخ نشأة الأحياء ومراحل توسعّها وتطورها، بالعودة إلى أسباب نشأتها ودوافعها، ومكان نشأتها، وسكانها الأوائل ومبرّرات سكنهم فيها. كما استخدمت المنهج الوصفي لأغراض توصيف الوضع الراهن لأحياء المدينتين، من حيث التطور الاقتصادي والتاريخي والاجتماعي، وكذلك توسّع أحياء المدينتين وتمدّدهما العمراني.

مدينتي رام الله وعمّان عبر الزمن

أشارت التنقيبات الأثرية وكتابات الرحالة أن مدينتي رام الله وعمّان لم تكونا خاليتين من السكان قبل الفترة الزمنية التي تناولتها الدراسة. ونظراً لكون الدراسة تركز على التاريخ الحديث لنشأة الأحياء في المدينتين، سيتم الإطلاع بشكل بسيط على تاريخهما عبر العصور، وذلك لإنصاف المدينتين وإبراز عمقهما التاريخي.

مدينة عمّان

تعتبر مدينة عمّان من المدن الفتيّة، على الرغم من الخلفية التاريخية لها، الممتدة في جذور الحضارات القديمة. ويعود تاريخ المدينة لأكثر من (9000) سنة. فيما بدأ تاريخها الحديث بالتشكّل عام (1878)، على أثر استقرار القبائل الشركسية الذين هجّرتهم روسيا القيصرية إلى المنطقة في مواقع مختلفة من المدينة، وبدأ تركزهم قرب نبع رأس العين وعلى امتداد سيل عمّان حتى موقع المسجد العمري (الحسيني حالياً) في مركز المدينة الحالية.

ساهم مد خط سكة الحديد الحجازي عام 1908، في تطور المدينة تجارياً وكذلك توسع مساحتها. وأسهم وصول الأمير عبد الله بن الحسين للمدينة عام (1921) واتخاذها عاصمة لإمارة شرقي الأردن، في التأثير في تاريخها، حيث بلغ عدد سكانها عام (1921) حوالي (5000) نسمة، وارتفع عددهم عام

(1948) إلى (60) ألف، ووصلت مساحتها (10كم2) بعدما كانت (3) كم2 عام (1925)؛ وارتفع عدد سكانها إلى (461) ألف نسمة عام (1969) وبلغت مساحتها (86) كم2. وفي العام (1994) بلغ عدد سكانها (1،439،212) نسمة ومساحتها (526) كم2، وفي العام (2015) بلغ عدد سكان مدينة عمّان (3،759،860) نسمة ومساحتها (799،93) كم^2 (Khawaldah, 2016, 417-418).

مدينة رام الله

تقع مدينة رام الله على مسافة (16) كم إلى الشمال من مدينة القدس، وبمسافة (64) كم عن ساحل البحر المتوسط، وتتمتع بمناخ جعلها مكاناً نموذجياً للسكن والسياحة صيفاً، كما كانت تنتشر حولها مجموعة من العيون وينابيع المياه بلغ عددها (24) عيناً (حمودة، 2017، 45).

لم تخلُ منطقة رام الله من الاستيطان البشري منذ الفترة الكنعانية، إذ ثمة دلائل أثرية تشير إلى وجود مثل هذا الاستيطان منذ تلك الفترة في منطقة ردانة القريبة من موقع رام الله الحالي،

حيث دلت الحفريات الأثرية على وجود استيطان في المنطقة في العصر البرونزي والحديدي والبيزنطي. كما أشارت الحفريات في منطقة الطيرة –التي تعد أحد أحياء المدينة الحالية– أنها كانت مأهولة بالسكان منذ العصر الهيليني سنة (323) ق.م، وأن الحياة استمرت فيها حتى العهد الأموي حين تسبب الزلزال بهدمها ورحيل أهلها.

عرفت رام الله في العهد الإفرنجي بأنها مستعمرة زراعية إفرنجية، وعرفت باسم رامالي، فبحسب ما نقله يوسف قدورة عن المؤرخ الفرنسي (عمانوئيل ري) الذي ذكر رام الله في كتابه، قائلاً أن رام الله كانت مستعمرة إفرنجية فرنسية في القرن الثاني عشر الميلادي، وأن الفرنسيين سكنوها أكثر من (100) عام (حموده، 2017، 50).

كما كانت رام الله عامرة في العهد المملوكي، وكان سكانها خلال هذا العهد وفي أوائل العهد العثماني حتى عام (1561) من المسلمين. وأشار إحصاء القرى والمزارع والسكان الذي أجراه العثمانيون عام (1539) إلى وجود أربع عائلات مسلمة فيها، وارتفع عدد العائلات المسلمة إلى ست عائلات عام (1554). واستناداً إلى كشوفات الضرائب وتخمينات الرحالة الذين زاوا المدينة فقد قدر عدد سكانها عام (1838) بحوالي (900–800) نسمة، و(2000) نسمة عام (1870). وقدروا عام (1912 بـ 5000) نسمة.

وصفت رام الله بأنها مدينة الأمن والأمان، فهي مدينة جاذبة للسكان لخصائصها الطبيعية، بدءاً من موقعها في منطقة الهضاب الوسطى في فلسطين، واطلاتها من الناحية الغربية على الساحل الفلسطيني. حيث أكسبها موقعها المتوسط مميزات كبيرة من ناحية المناخ، فهي تعد مصيفاً بسبب قربها من البحر المتوسط. كما تأخذ رام الله موقعاً وسطياً استراتيجياً مهما، فهي تبعد مسافة (330) كم عن الحدود الشمالية لفلسطين، و (360) كم عن أقصى جنوب فلسطين. وبسبب موقعها الوسطي وتطور المواصلات ووسائل النقل تحولت رام الله بداية القرن العشرين إلى عقدة مواصلات مهمة، وهذا ساهم في ازدهار المدينة بشكل سريع منذ ذلك الوقت. كما تعتبر رام الله البوابة الشمالية لمدينة القدس، وخط الدفاع عنها من الجهة الشمالية (نيرون، 2004، 20–11). ساهمت العوامل السابقة المتعلقة بخصائص المدينة في جذب السكان إليها وحدوث نشاط سياحي فيها، مما أدى لضرورة تأسيس أحياء جديدة لاستيعاب القادمين الجدد. وبعد قيام السلطة الفلسطينية عام (1994) واتخاذها المدينة مقراً لمؤسساتها وأجهزتها، هذا أهّل رام الله لتولي موقع المركز السياسي والاقتصادي–المالي والإداري والثقافي للضفة الغربية (هلال، 2016، 12)، مما ساهم في توسع مساحتها ونشأت أحياء جديدة فيها.

مناقشة النتائج

1. العامل الديني والجنسية الموحّدة

استند التقسيم المكاني للأحياء في مدينة رام الله منذ تاريخها الحديث، أي منذ أن استقرت فيها عشيرة الحدادين عام (1561) ولغاية عام (1948) (النكبة الفلسطينية) على أسس دينية وجنسية موحّدة، حيث أكدت التواريخ القليلة المتوفرة عن المدينة، والتي كتبها في الغالب السكان الأصليون والمهاجرون، على هويتها المسيحية خلال النصف الأول من القرن العشرين (Taraki, 2008, 14). حيث كانت رام الله في تلك الفترة مكاناً لجذب العائلات المسيحية القادمة إما من مدن داخل فلسطين أو من شرق الأردن (Qasem, 2006, 127). وفي هذا السياق، فقد بلغ عدد عائلات رام الله كما ورد في السجلات العثمانية عام (1596) ثلاث وستون عائلة، منها (53) عائلة مسيحية و (10) مسلمة و(8) عزاب. فيما قدر عدد سكان رام الله عام (1944) بنحو (6300) شخصا موزعين حسب الإنتماء الطائفي كالتالي: روم ارثوذكس (3570)؛ روم كاثوليك (700)؛ لاتين (1080)؛ بروتستانت (325)؛ فرندز (200)؛ مسلمون (425) (هلال، 2016، 24).

من هنا نرى أن رام الله لم تكن منطقة جاذبة للسكان (فترة بداية تاريخها الحديث وعودة الحياة إليها) سوى لبعض العائلات المسيحية التي وجدت في رام الله تجانساً عقائدياً. كما ذكر عدد من الباحثين قدوم مهاجرين مسيحيين من مدن فلسطينية وأردنية إلى رام الله غير عائلة الحدادين منهم عائلة العجلوني التي سكنت رام الله عام (1825)، والقادمة من جبال عجلون، وبعدهم بحوالي ربع قرن هاجرت عائلة مسيحية من قرية دير أبان في منطقة القدس، كما حدثت هجرات أخرى مثل هجرة إبراهيم الرفيدي وآل نزال من نابلس، وهجرة عائلة من دبين شرق الأردن، وهجرة بعض العائلات لفترة قصيرة من بيت جالا، كذلك هجرة أول عائلة مسلمة لرام الله من آل الجاعوني (حنيطي، 2012، 48)؛ ويعود تركز الهجرات المسيحية في تلك الفترة إلى الدور الذي لعبته البعثات التبشيرية في جذب السكان في تلك الفترة الزمنية.

أما في مدينة عمّان فقد جاء التقسيم المكاني للأحياء نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، على أسس اشتراك المهاجرين إليها من حملة الجنسية المشتركة وبنسب أقل دينية؛ نتيجة إلى أن المهاجرين في غالبيتهم من المسلمين، حيث بدأ ظهور الأحياء في المدينة التي عرفت حينها بـ "المحلات" في الفترة بين (1920–1878)، وتشكلت بناءً على الخلفية الدينية والجنسية الواحدة للسكان، كمحلة (الشابسوغ) ومحلة القبرطاي، ومحلة رأس العين، وحي المهاجرين وهو المنطقة التي سكنتها القبائل الشركسية، ومحلة الأغراب التي سميت نسبة إلى ساكنيها من غير الشركس، ومحلة عزيزية ومحلة المسيحيين شكل (3) (أبو عريضة، 2014، 31). ولهذا كان للعامل الديني تأثير أقل من اشتراك المهاجرين في جنسية واحدة في تشكيل الأحياء في مدينة عمّان.

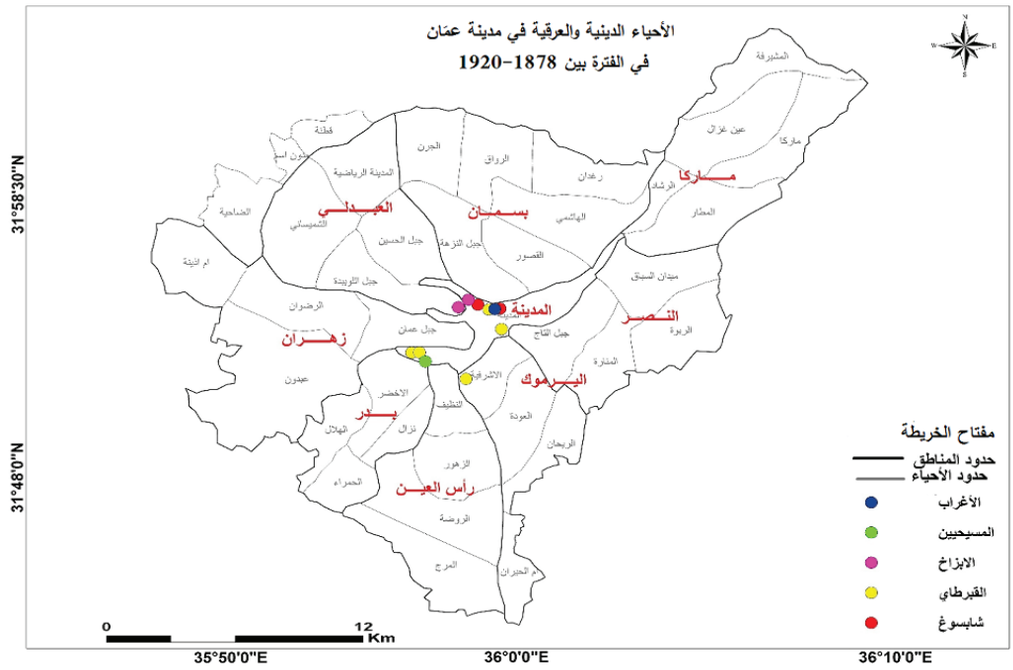

شكل (3):
الأحياء الدينية والعرقية في مدينة عمّان
المصدر: عمل الباحثة بالاعتماد على المقابلات الشخصية

2. وحدة الأصول والمنابت

لعبت الأسس العائلية والقرابة والأصل المشترك دوراً في نشأة الأحياء في مدينة رام الله، فقد تكونت المدينة بداية نشأتها الحديثة عام (1561) من عشائر رئيسة وهي عشيرة الحدادين[1]، وكان لكل منها حيها الخاص في البلدة القديمة، التي كانت تتكون من سبعة أحياء رئيسة (شكل 4) (Qasem, 2006, 125).

استقبلت رام الله خلال عشرينيات وثلاثينيات من القرن العشرين عائلات مهاجرة من مدينة الخليل والقرى المحيطة بها، استقرت في المساكن الخالية في البلدة القديمة، التي خرج منها سكانها إلى الولايات المتحدة بهدف العمل (Khamaisi, 2006, 5؛ هلال، 2016، 56).

وبيّن كل من Taraki (2008، 15) وأبو دحو وآخرون (2010، 19) حدوث طفرة بناء وتغير أنماطه في المدينة منذ بداية العشرينيات استمرت حتى الثلاثينيات من القرن العشرين، وساهمت تحويلات المهاجرين إلى الولايات المتحدة في زيادة ثروة عائلاتهم التي بقيت في رام الله، وغالباً ما تُرجم هذا إلى بناء منازل حجرية حديثة، كما جذبت المدينة عدداً متزايداً من العمال والحرفيين وغيرهم ليعملوا في صناعة البناء.

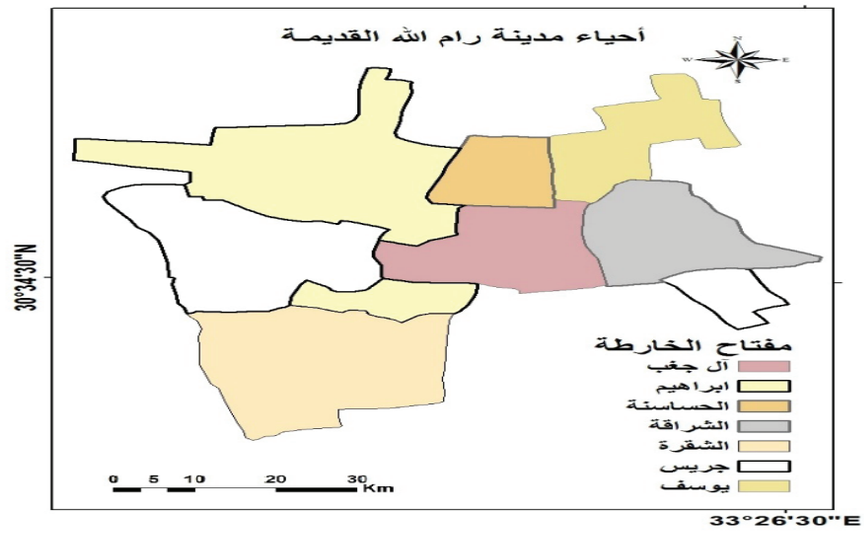

شكل (4):
أحياء مدينة رام الله القديمة
المصدر: Qasem, 2006, 126

(1) تتكون عشيرة الحدادين من سبع عائلات هي: دار يوسف، الشقرة، دار عوض، دار ابراهيم، دار جريس، الشرقة، ودار جغوب.

بدأ النشاط العمراني في التوسع خارج مركز رام الله، وبدأت الحارات _وهي قاعدة الحمولة_ تفقد خصائصها الإجتماعية، مع توسع السكان خارج المركز. وقد ساهم بناء منازل جديدة خارج قلب البلدة القديمة في تفكك الأحواش، وهي الوحدات السكنية التقليدية التي كانت تؤوي عائلات من الحمولة نفسها، وهذا ترتب عليه إعادة تعريف معنى الأحياء أو الحارات وخصائصها الاجتماعية والاقتصادية (Taraki, 2020, 96).

وبيّن هلال (2016): أن "نسبة عالية من سكان رام الله التحتا هم من سعير والظاهرية والسموع الذين هاجروا إليها في العقود الأولى من القرن الماضي سعياً للعمل... ومع هجرة الأهالي وتفكك عائلات البلدة أخذ القادمون مكانهم ... يشكل السكان من منطقة الخليل ما بين (30% إلى 35%) من سكان المدينة، وما بين (30% إلى 35%) من سكان المدينة هم من اللاجئين وغالبيتهم من اللد والرملة ويافا؛ نحو (10%) فقط هم من أهالي البلد الأصليين" (69).

وبالمقارنة مع مدينة عمّان فقد تشابهت عوامل وحدة الأصول والمنابت والبلد التي هاجر منها السكان في مدينة رام الله مع ما حدث في عمّان، فنظراً لأن معظم سكان المدينة الأوائل من المهاجرين، فقد لعبت وحدة الأصول والمنابت والبلد التي هاجر منها السكان دوراً في نشأة أحياء المدينة. وبيّن أبو عريضة (2014، 123) أن الأحياء في عمّان تستند في تقسيمها إلى جهة القدوم، أو البلد الأصلي أو القبيلة، فالتكوين الأساس لهذه الأحياء لم يأخذ بعداً سياسياً، بل عشائرياً و/أو جهوياً.

نشأت الأحياء التي تشكلت بعد وصول المهاجرين الشركس والشيشان على مبدأ الأصول والمنابت، عمادها المهاجرون من داخل الأردن والدول المجاورة خاصة فلسطين وسوريا، وحملت أسماءً تدل على مناطق قدومهم كما هو الحال في حي الطفايلة والمصاروة والسلطية والخلايلة والقيسية والسلوادية والعورتانية وحي الدروز وحي اليمنية والمعانية وحي الأرمن وغيرها شكل (5). (Aljafari, 2014, 27؛ أبو عريضة، 2014، 116).

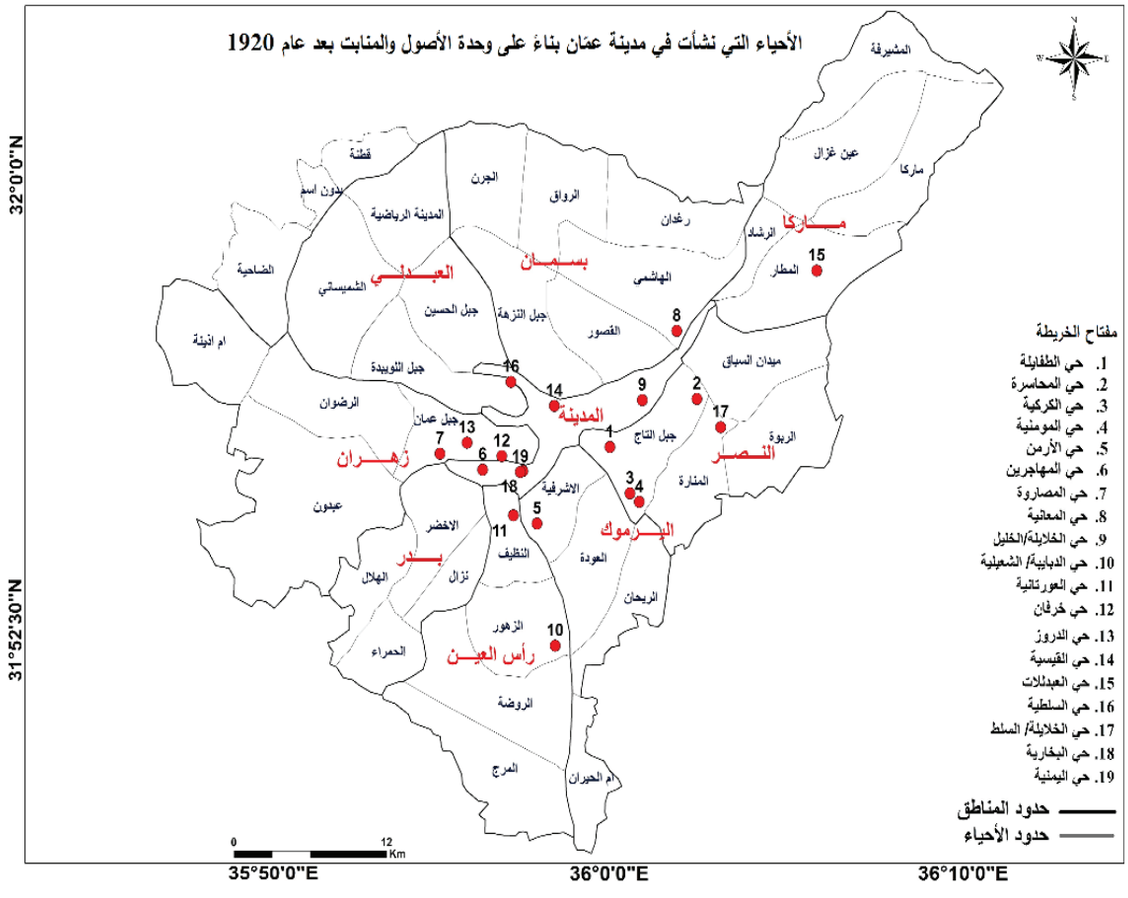

شكل (5):

الأحياء التي نشأت بناءً على وحدة الأصول والمنابت.

المصدر: عمل الباحثة بالاعتماد على المقابلات الشخصية.

ومن الملاحظ أن وحدة الأصول والمنابت والبلد الأصلي المشترك لهجرة السكان، كان لها دورٌ في التقسيم المكاني للأحياء في مدينة عمّان، أعمق من الدور الذي لعبته العوامل العرقية والدينية؛ نظراً لكون معظم سكان مدينة عمّان الأوائل هم من المهاجرين من خارج الأردن (من فلسطين وسوريا تحديداً)، ومن المدن الأردنية وأبرزها السلط ومعان وعجلون والكرك. لكن هذا لم يحصل بشكل واضح في مدينة رام الله باستثناء البلدة القديمة التي نشأت فيها أحياء يسكنها ذوي الاصل المشترك مثل حي الشقرة ودار عواد وحي القيسية. إلا أن هذا العامل لعب دوراً في نشأة الأحياء في المدينتين.

3. العامل السياسي

شهدت رام الله إثر نكبة عام 1948 إعادة هندسة ديمغرافية مختلفة نوعاً ما عن غيرها من المدن الفلسطينية، فقد احتضنت المدينة آلاف المهاجرين من الجزء المحتل من فلسطين، وكان معظمهم من الرملة واللد ويافا وقراهم. كما ارتفعت وتيرة هجرة أهالي سكان رام الله لخارج فلسطين، وساهمت نوعية المهاجرين الذي لجأوا للمدينة في تغيير معالمها، خاصة بعد أن انقسموا إلى قسمين: الأول مسيحيو اللد، الذين اقاموا في رام الله التحتا ولم يسكنوا المخيمات، والآخر مسلموها، الذين سكنوا في المخيمات. وبذلك أصبح التوزيع الطبيعي لسكان المدينة قبل النكبة يختلف تماماً في تكوينه الاجتماعي وليس في طبقيته فحسب عمّا بعدها، لتحمل رام الله مزيجاً سكانياً وهيكلة اجتماعية جديدة (بزار، 2016، 1).

وساهم المهاجرون في تغيير حركة البناء غير المخطط لها، مما دفع رام الله للامتداد في الاتجاهات جميعها، خاصة باتجاه مدينة البيرة شرقاً وبيرزيت شمالاً ورافات جنوباً وبيتونيا في الجنوب الغربي (Qasem, 2006, 128). ففي العام (1944) قُدر عدد سكان رام الله بنحو (6300)شخص، فيما قدر عددهم عام 1952 بنحو (13500) شخصا، موزعين كالآتي: عدد أبناء رام الله الأصليون (4500) شخص، المغتربون (2580) شخصا، الوافدون واللاجئون (9000) شخص، وقد شكل اللاجئون من هجرة النكبة نحو ثلثي سكان المدينة (هلال، 2016، 24).

نشأت العديد من الأحياء الجديدة المجاورة للأحياء القديمة أوائل الستينيات؛ نتيجة ازدياد أعداد السكان، ضمت "حي البلدة القديمة وعين مصباح" وهذه الأحياء هي ضمن المناطق المصادق عليها من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي لعام (1967) لمدينة رام الله، وبعد عام (1983) شملت التوسعة الهيكلية حي عين منجد والماصيون والصناعة وبطن الهوا والطيرة والجدول ومؤخراً "حوض الكرينعة" المصادق عليه عام (2009) (كتانة، 2009، 72).

وبالمقارنة مع مدينة عمّان، يتبين وجود تأثير للهجرة الفلسطينية عام (1948 وعام 1967) على المدينة. حيث بدأ نمط السكن بالتحول نتيجة قدوم المهاجرين بشكل كثيف بعد عام (1948)، ساهم المهاجرون في تشكيل نمط جديد من التجمعات السكانية تمثل في المخيمات وهي الوحدات والحسين والمحطة، كما نشطت حركات الهجرة الطوعية الداخلية من مختلف المحافظات الأردنية إلى المدينة، وبدأ السكان يشعرون بطفرة اقتصادية أدت إلى تنامي المدينة وامتداد أحيائها السكنية التي وصلت غرباً إلى الدوار الرابع والعبدلي ودوار فراس في جبل الحسين.

وبذلك يتبين أن للعامل السياسي دوراً في نشأة الأحياء في المدينتين، حيث تشكلت على إثره مخيمات اللاجئين، التي تم ابعادها في البداية عن مراكز المدينتين، إلا أنها ما لبثت أن أصبحت داخلهما بعد أن وصل التوسع المساحي للمدينتين لمناطق تتجاوز حدود هذه المخيمات.

4. العامل الوظيفي

أدت التحولات (الديمغرافية) التي شهدتها مدينة رام الله بداية القرن العشرين وأواسطه، إلى زيادة الحاجة للأيدي العاملة في القطاعات الاقتصادية والانتاجية المختلفة، وهذا ساهم في تطور الأنشطة الإقتصادية، التي بدأت تعتمد على التجارة والتوظيف في المؤسسات العامة بدلاً من الزراعة.

وأدى استمرار الهجرة الداخلية إلى رام الله من جانب مهنيين وطلبة ورجال أعمال من مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى ازدياد المساحة المبنية. وكانت إحدى وسائل تحقيق هذه الزيادة إنشاء مشاريع الإسكان التعاونية على يد مهنيين وموظفين في المؤسسات العامة. فبنى أطباء وموظفوا جامعات ومعلمون بيوتاً سكنية صغيرة في منطقة الطيرة. وسهلت أموال اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة، وصناديق أخرى تمويل مشاريع كهذه، فمكّنت عائلات من الطبقة الوسطى من الاستقرار في رام الله (أبو دحو وآخرون، 2010، 34). وهذا ساهم بشكل بسيط في تجمع من يعملون في مهنة مشتركة للسكن في منطقة واحدة، لكن العامل الوظيفي/ المهني أو نشأة الإسكانات الوظيفية لم تساهم في نشأة أحياء أساسها تجمع من يعملون في مهنة مشتركة كما حصل في مدينة عمّان.

ففي عمّان تبيّن أن ازدياد عدد السكان أوائل الخمسينيات من القرن العشرين وارتفاع الكثافة السكانية خاصة في أحياء المدينة القديمة، ساهم في ظهور الحاجة إلى المساكن لسد الحاجة المتزايدة، وتولى القطاع الخاص بمفرده التصدي لمشكلة الإسكان في البداية، حتى إنشاء مؤسسة الإسكان منتصف الستينيات، وتنفيذها بعض المشاريع عام (1969) التي كان أولها إسكان موظفي الداخلية في القويسمة وإسكان موظفي الحكومة وضاحية الحسين الأولى في قصبة عمّان (النابلسي، 1993، 14).

وشجعت الحكومة بدورها المؤسسات العامة والخاصة لتأسيس صناديق تمويلية خاصة لديها مهمتها منح القروض للفئات ذات المهن المشتركة أو المتشابهة ودعم تنفيذ الوحدات السكنية لهم أبرزها صندوق إسكان ضباط الأمن العام، صندوق إسكان موظفي الجامعة الأردنية، وإسكانات أقامتها النقابات المهنية كإسكانات الأطباء والمهندسين، وإسكان الخطوط الجوية الملكية الأردنية وغيرها (دغره، 2018، 107).

كانت المشاريع الاسكانية السباقة لإعمار مناطق جديدة في المدينة، مثل مناطق طبربور_طارق التي نشأ فيها إسكان الأمن العام وإسكان القضاة عام (1982)، وإسكان الجمعية العلمية الملكية، وفي مرج الحمام تم انشاء إسكان الضباط.

زاد التوجه نحو إنشاء الاسكانات الوظيفية بعد عام (1980)، كما ارتفع عدد المؤسسات الخاصة والصناديق التي تقدم مساعدات مالية لموظفيها. وبذلك شجع وجود الإسكانات الوظيفية، على تجمع السكان في تلك المناطق الجديدة والتي تحولت إلى أحياء سكنية فيما بعد شكل (6).

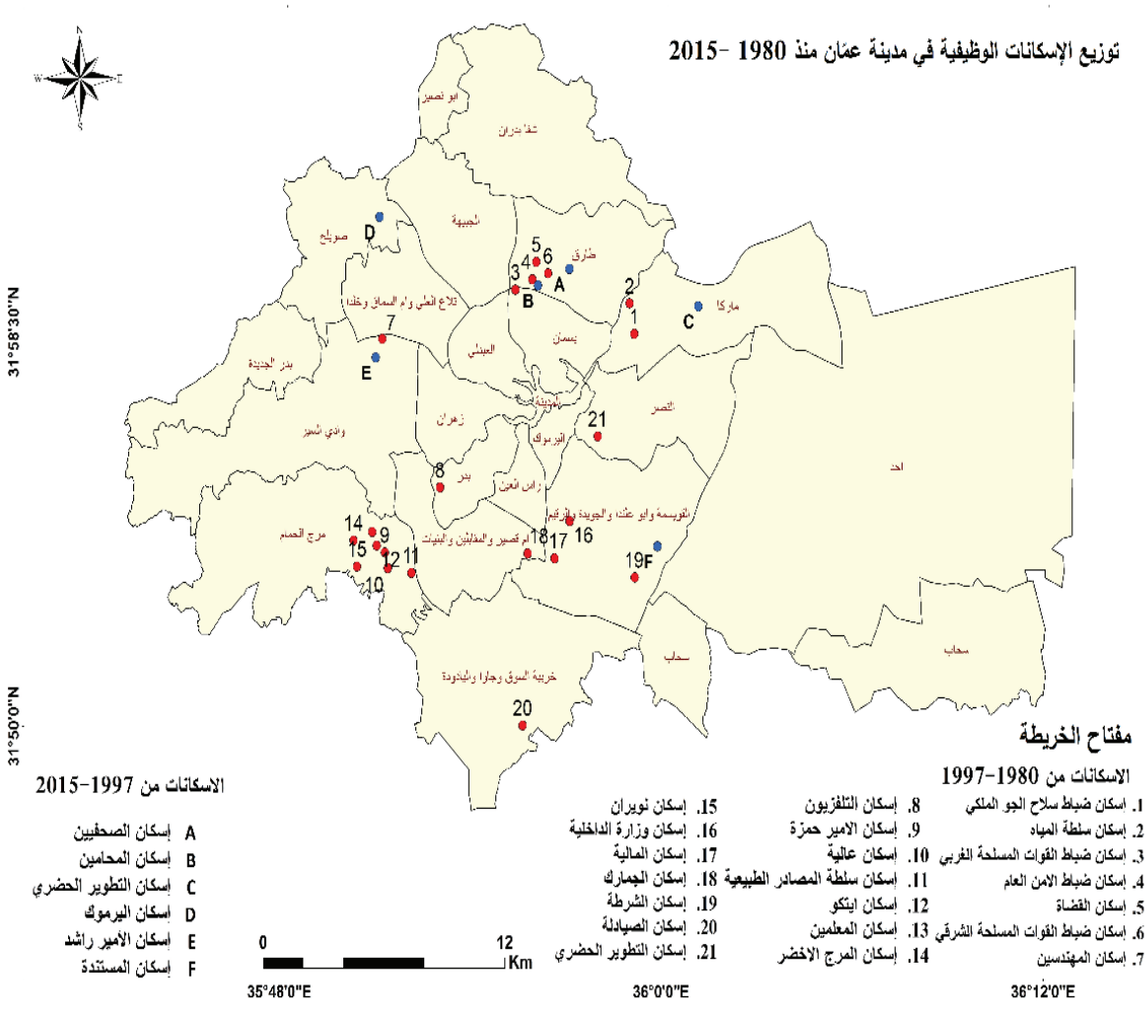

شكل (6):

توزيع الإسكانات الوظيفية في مدينة عمّان منذ 1980م 2015-م.

المصدر: عمل الباحثة بالاعتماد على خرائط المركز الجغرافي الملكي الأردني 1980م، 1997 و 2016

مما سبق يتضح نشوء عدد من الأحياء على أساس التشابه المهني والوظيفي لسكانها، أمثلة ضاحية الرشيد (إسكان الجامعة الأردنية) وأبوعلندا (إسكان الشرطة). وأحدث ظهور الإسكانات الوظيفية تحولاً نوعياً في العوامل التي كانت تنشأ الأحياء السكنية بالإستناد إليها.

5. العوامل الاقتصادية والاجتماعية

تعتبر رام الله أول مدينة في الضفة الغربية ظهرت بها أحياء سكنية تتوزع وفقاً للمستويات الاجتماعية والاقتصادية لسكانها، وهذا الأمر إذا أردنا دراسته من ناحية اجتماعية، نرى أنه يندرج ضمن أمراض المدن الكبيرة وليس الصغيرة، وكثيراً ما ينسب الأمر في هكذا ظاهرة إلى المستوى الاقتصادي المرتفع نسبياً لسكانها، إذ تعتبر معظم الدراسات أن سكان رام الله يتمتعون بقدر معقول من الثراء. أضف اليها التأثير الغربي القوي على المدينة، سواء من سكن منهم لفترات طويلة بالغرب، خاصة الولايات المتحدة، أو بسبب زيارة وسكن العديد من الأجانب فيها. لكن إذا حصرنا الأمر في هذه الأسباب، نجد أنه يقودنا إلى إجحاف ما بحق هذا التقسيم الاجتماعي في المدينة، نرى أن الأمر لا يعود إلى النمو الاقتصادي والوضع المالي الجيد للسكان فحسب، بل إلى التفاوت في هذا الوضع، إذ إنه منذ مدة طويلة ورام الله مقصد المهاجرين والوافدين اليها، مما خلق حالة من التفاوت في الوضع الاقتصادي للسكان، انعكس على نمط حياتهم وخلق بدوره أحياء متباينة (نيروز، 2004، 23).

وبداسة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية في مدينة رام الله، يتبين أنها دخلت مرحلة جديدة في توسعها العمراني بعد الثمانينات من القرن العشرين، واتجه توسعها نحو مناطق الماصيون والطيرة والإرسال وأم الشرايط. وعكس توسع المنطقة المبنية تباينات طبقية مطّردة، ودشن حقبة جديدة من التمييز السكني على أسس طبقية، إلا أن التراتبيات الاجتماعية لم تنعكس على العموم قبل الثمانينيات، من خلال مكان السكن (أبو دحو وآخرون، 2010، 34).

جاءت الانعطافة الحقيقية لتنمية المدينة بعد اتفاق (أوسلو) عام (1993)، ومجيء السلطة الفلسطينية. ووفقاً لهذه التغيرات السياسية وعودة عدد كبير من المغتربين إلى ديارهم، فقد بدأت

حركة إنشائية ضخمة وشجعت الإستثمارات في المدينة (Qasem, 2006, 128). وبدأنا نرى أحياء جديدة في طور النشأة بعد عام 1994 والتي كان أبرزها حي الماصيون والطيرة، التي يسكنها كبار موظفي السلطة وأساتذة الجامعات ورجال الأعمال (الريماوي، 2007، 175).

يعد اتّخاذ السلطة الفلسطينيّة عام (1994) من رام الله مقراً لمؤسساتها وهيئاتها المركزيّة العامل الرئيس الذي منح المدينة سماتها الخاصّة. العوامل الأخرى التي تُسرد –في المعتاد– لتفسير صعود رام الله العمرانيّ السريع (كالهجرة إلى الولايات المتّحدة التي وفّرت إمكانيّات الإستثمار في البناء وغيره في المدينة من أهاليها المهاجرين، والحضور المسيحي فيها، وتوافر مدارس الإرساليّات الدينيّة، واستقبالها أعداداً من اللاجئين في العام (1948)، وموقعها كبلدة سياحيّة خلال الحكم الأردني) هي ذات أهمية لكنها لا تخص رام الله حصراً، بل نجدها جميعها في مدينة بيت لحم، ولذا فالعامل الحاسم في الطفرة العمرانيّة والخدماتيّة في رام الله هو اتّخاذها مقراً للسلطة الفلسطينية (هلال، 2016، 11).

زاد توسع أحياء مدينة رام الله عمرانياً بشكل كبير بعد عام (1997)؛ بسبب انخفاض أسعار الأراضي في حينها، إلا أن التوسع الحقيقي كان بسبب توفر فرص العمل فيها بعد دخول السلطة الفلسطينية، كانت البداية في أحياء "عين منجد والصناعة وبطن الهوا"، التي توسعت نتيجة الزيادة العمرانية في المناطق الغربية من وسط المدينة وكذلك التوسع في الحي القديم للمدينة. كما تطور حي الطيرة بعد عام(1998)؛ نتيجة إقامة البنية التحتية للمنطقة وإقامة بعض التجمعات السكنية الكبيرة ومنها إسكان جامعة بيرزيت الواقع في الجهة الغربية للمدينة (كتانه، 2009، 72).

استمرت أحياء رام الله بالنمو بعد انتفاضة عام (2000)، واستمر بناء الإسكانات لتستوعب المهاجرين إلى المدينة، حيث دفعت الانتفاضة كثيرا من العمالة الفلسطينية للانتقال إلى المدينة بسبب إغلاق الخط الأخضر أمام العمال الفلسطينين وصعوبة الحصول على تصاريح للعمل داخل "فلسطين الداخل»، فنمت الأحياء الصغيرة، وتحولت إلى أحياء كبيرة كحي الطيرة والماصيون وعين منجد والإرسال والمصايف (غربية، 2018، 42). ومؤخراً بدأت بعض الأحياء الخاصة بالظهور في المدينة، أحياء تحتلها الشرائح الوسطى والعليا وأصحاب رؤوس الأموال، أحياء مسيجة ونائية عن مناطق وأحياء الفئات الإجتماعية الأفقر، كمدينة "روابي" وضَواحٍ مثل الريحان والياسمين والحي الدبلوماسي، وحي الصفا والريفَ وغيرها (هلال، 2016، 17).

ساهمت الظروف السياسية التي نتجت عن تحول رام الله إلى العاصمة المؤقتة للسلطة الفلسطينية، في حدوث نمو فاق حدود البلدية وشمل مناطق أخرى أصبحت فيما بعد ضواحي أو أحياء لمدينة رام الله بغض النظر إذا كانت تتبع لصلاحيات بلدية رام الله أم ضمن صلاحيات بلدية أخرى (حنيطي، 2012، 50). ونظراً للحاجة الملحة لتوسعة حدود المدينة، تمت المصادقة على توسعة حدودها عام (2011)، فتم إضافة (3000) دونم شملت الحي الدبلوماسي وإسكان الشرطة، كما تم المصادقة على إضافة حي سكني عام (2014) في المنطقة الشمالية هو ضاحية الريحان (غربية، 2018، 45). كما أنتج تمدد مدينة رام الله على طول الشوارع الرئيسة عدداً جديداً من الأحياء التي لم تكن موجودة، أو التي تطورت بفعل هذا التمدد، غير أن نشأة الأحياء لم تكن وليدة تقسيمات سياسية، وقد كان في بعض هذه الأحياء حركة عمرانية، إلا أن الحركة العمرانية الشديدة كانت بعد دخول هذه الأحواض والمناطق ضمن المخطط الهيكلي للمدينة (كتانه، 2009، 28).

تزامناً مع نموّ المظاهر الحضريّة في المدينة بعد اتفاقية (أوسلو)، إتّسعت مظاهر الثروة والفقر عبر آليات تراكم الرأسمال المالي، كما ظهرت بعض أنماط اللامساواة الاجتماعية–الاقتصادية في رام الله، تمثلت في إختلاف السمات العامة لأحيائها إلى درجة بات من السهل التمييز بين الأحياء الفقيرة وتلك الثرية اعتماداً على ما تشهده من تباين في النمط العمراني والخدمات واختلاف أنماط الحياة والسلوكيات المتعلقة بالحياة الحضرية اليومية. وقد برزت بعض الأحياء كوجهة نخبوية، في حين برزت بعض أحياء أخرى باعتبارها خياراً للسكن الرخيص، الأمر الذي لم يكن ملاحظاً بشكل واضح قبل قيام السلطة الفلسطينية، حيث لم تشهد رام الله وجود مناطق كاملة تتسم بهوية اجتماعية–اقتصادية معينة، بقدر ما كان هناك توزع لأشخاص موسرين وبعض مظاهر الثراء في مناطق مختلفة دونما تركيز في أحياء معينة، في حين أصبح ظاهراً للعيان اليوم وبشكل لا يخفى على أحد ظهور علامات التمايز الطبقي والاقصاء مكانياً وثقافياً وسياسياً واقتصادياً.

أصبح الانتماء اليوم في رام الله ليس للقرابة أو الحمولة، بينما الإنتماء أكثر للطبقة أو المجموعات الاجتماعية_ الاقتصادية (Khamaisi, 2006, 10). أصبحت رام الله حسب خمايسي (2005، 20) تتميز من الناحية الاجتماعية بكونها مجتمع هجرة فسيفسائي متعدد الإنتماءات، كما تطورت فيها التعددية الاجتماعية والثقافية، على حساب انخفاض الارتباط العشائري بالمقارنة مع المدن الأخرى، كذلك فإن مستوى التمدن بها مرتفع، وهذا أنتج فصل بين الأحياء اعتماداً على أساس ثقافي، اقتصادي بدل الفصل على أساس عشائري. وبالفترة الأخيرة بدأت تنشأ أحياء على أساس انتماء مهني –إسكانات–، حيث أن المرحلة الأولى تشمل تكوين أحياء عشائرية، المرحلة الثانية تشمل الأحياء التي يسكنها مجموعات من المستوى الاقتصادي والانتماء الاجتماعي نفسه ، والمرحلة الثالثة هي تعميق الأحياء الجديدة التي تقام على أساس انتماء اجتماعي اقتصادي ونشوء الأحياء المكونة من التماثل المهني أو الوظيفي.

وفي هذا السياق تحدث هلال (2016) عن التباينات الاقتصادية والاجتماعية بين أحياء المدينة بقوله: "الماصيون والطيرة الفوقا يسكنها أغنياء من رام الله ومن الشمال ومستثمرون كبار، وموظفو السلطة من ذوي الرواتب العالية. صغار الموظفين يسكنون في أم الشرايط. في "أبو عبسا" بعد الطيرة باتجاه عين كينيا يوجد جمعية إسكان لمتوسطي الدخل وأغلبية سكان عين مصباح من الطبقة الوسطى، وفي حي عين منجد يحتوي فيلات وشقق أو وحدات صغيرة مستقلة، وهناك من جهة منتزه ومطعم خزاما سكن للأغنياء؛ الأحياء السكنية في المنطقة الصناعية هم من الطبقة الوسطي (تجار صغار، حرفيين، موظفين من القطاع الخاص، في بناية يسكنها موظفوا السلطة" (69).

تظهر عاصمة السلطة الفلسطينية أكثر فأكثر مثل عمّان صغيرة، مدينة تطير في زوبعة من الورش ويبدو أنه مقدر لها أن

تنتج إلى ما لا نهاية مراكز تجارية ضخمة ومطاعم وأبراج للمكاتب. فنزح عدد متزايد من الفلسطينيين من شمال الضفة الغربية وجنوبها ليستقروا في هذه العاصمة، يجذبهم إليها هيجان مختلف الأنشطة (بارت، 2013، 345).

وبالمقارنة مع مدينة عمّان، يتبين وجود تشابه في حدوث تحولات في محددات نشأة الأحياء مع اختلاف الفترة الزمنية التي حدثت فيها. ففي الأردن اعتبرت بداية السبعينيات مرحلة الرواج الاقتصادي، التي نفذت خلالها خطة التنمية الاقتصادية الثلاثية (1973م1975–م)، التي كان أبرز أهدافها إعادة تشغيل المحركات الاقتصادية للبلاد بعد فترة الركود التي خلفتها حرب (1967). وتزامن ذلك مع تصاعد أسعار البترول في الدول الخليجية، رافقه ارتفاع العوائد النفطية في الدول العربية التي دفعت دول الخليج إلى فتح أبوب الهجرة أمام الأيدي العاملة العربية والأجنبية، ومنها الأردن وفلسطين.

أدت التحويلات النقدية والعينية للعاملين في الدول النفطية إلى ازدهار السوق الاقتصادي في عمّان. فتغير نمط البناء، ورافقه زيادة سكانية ونمو حضري، فبدأ التحول في البنية الاقتصادية للمدينة، مما أدى إلى توسع حدود أحيائها في كافة الاتجاهات خاصة غرب المدينة (Potter et al., 2009, 85).

وبرزت آثار التحويلات المالية من خلال تغير الوضع الاقتصادي لأسر العاملين في دول الخليج وتحسن أحوالهم المعيشية، مما دفع جزءاً منهم للانتقال من الأحياء التي أصبحت مكتظة سكانياً ولا تتناسب مع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي الجديد إلى مناطق جديدة. وهذا بدوره أدى إلى ظهور أحياء سكنية أساسها تجمع السكان ذوي المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي المرتفع والمستويات المعيشية المتشابهة.

وترتب على ارتفاع المستوى الاقتصادي لبعض سكان الأحياء قديمة النشأة أن تركت الأسر التي أصبحت الأكثر ثراءً منازلها القديمة واتجهت للسكن في المناطق الغربية من المدينة، فيما توجهت الأسر ذات الدخل المحدود للاستقرار في المناطق الشرقية. كما تبيّن في السنوات الأخيرة من القرن العشرين أن عدد من العائلات الفلسطينية انتقلت من مخيمات اللاجئين للإقامة في أحياء أخرى من المدينة؛ بسبب تحسّن وضعها الاقتصادي والاجتماعي (Aljafari, 2014, 159).

توالت التطورات في عمّان فترة الثمانينيات وما تلاها، فتوسع انتشار المساكن في كافة نواحي المدينة، وظهرت أنماط بناء لم تكن مألوفة في السابق مثل ناطحات السحاب والفلل الفخمة والأبراج المسوّرة، كما ظهرت المخيمات بشكل متجاور مع المباني منتظمة البناء في كثير من المناطق، وتباينت استخدامات الأراضي في الأحياء حسب نوع التنظيم المطبق فيها، فبرزت التباينات بين الأحياء من حيث نمط البناء وشكله ومساحته، وكذلك استخدامه. وقد دفعت التحولات أمانة العاصمة في حينها إلى زيادة تخصيص المساكن وقطع الأراضي للتغلب على المظاهر الجديدة، وتوسيع حدودها وضم مناطق أخرى.

أدت عودة حوالي 400 ألف عامل من أصول أردنية وفلسطينية إلى الأردن من الكويت والعراق واستقرار أكثر من 300 ألف منهم في عمّان (Potter et al., 2009, 84))، على إثر حرب الخليج الثانية عام 1990 إلى زيادة التباين الطبقي بين سكان الأحياء العمّانية القديمة والحديثة، وإلى زيادة الإقبال على الإستثمار في مجال العقار والتجارة، وإنبثق عن ذلك حي الصويفية، وفي الوقت ذاته شيدت الفيلات بملايين الدولارات في أحياء عبدون ودير غبار حديثة النشأة، وترافق هذا مع طراز جديد في الحياة، حيث تحولت عمّان إلى نمط الحياة الكويتية، فقد نقل الوافدون الجدد معهم الخادمات الفلبينيات وولدت ظاهرة استقدام خادمات للمنازل بأجور منخفضة. كما زاد الطلب على الخدمات والإسكان وفرص العمل؛ لتميز القوى العاملة العائدة من دول الخليج بامتلاكهم رؤوس أموال تدفعهم نحو الإبتعاد عن السكن في المناطق المكتظة سكانياً، التي يكاد ينعدم فيها وجود الخدمات أو ذات المستوى المتدني، الذي لا يتوافق مع ذوقهم الإستهلاكي الجديد.

وتمثلت العوامل الإجتماعية في إتّصاف الأحياء بخصائص ومميزات معينة مثل جودة ونوعية الحياة فيها وسمعتها، التي عملت على جذب أفراد يسعون للاندماج ضمن الجماعات التي تسكن فيها، وساهمت في بناء هُوية إجتماعية خاصة بهم. كما دفعت رمزية الأحياء وسمعتها الجيدة إلى إستقرار السكان فيها، وعززت نيتهم للإنتقال إلى تلك الأحياء، على الرغم من وجود أحياء أخرى متاحة أمامهم بإمكانهم الانتقال إليها والإستقرار فيها. حيث تبين أن سكان أحياء الشميساني والصويفية والخزنة والأميرة عالية كعينة من الأحياء حديثة النشأة، كانوا يخططون للانتقال إلى تلك الأحياء، وهذا يشير إلى أن خصائص ومميزات تلك الأحياء والمتمثلة في الهدوء والأمان وتوفر الخدمات الأساسية فيها، وسمات العائلات التي تقطنها كانت الدافع الرئيسي أمام اختيار السكان للإقامة فيها، بعكس حي جبل التاج قديم النشأة الذي كان الخيار محدوداً أمام سكانه؛ بسبب وجود أقاربهم أو عشيرتهم، حيث فضلوا السكن قرب الجماعة التي ينتمون إليها، بالإضافة إلى قرب الحي المكاني من وسط البلد وتوفر الأراضي فيه، وانخفاض ثمنها في الفترة التي سكنوا فيها. أما حي جبل عمّان فقد شكل وجود المدارس وأهمها المدرسة الأهلية للبنات ومدرسة المطران، عوامل استقطاب لكل شخص يريد أن يلحق أبناءه بمدرسة راقية، وهي نقطة استقطاب للطبقة المثقفة. كما أن الحي تميز بنوعية العائلات التي كانت تسكنه التي يجمعها المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي المرتفع.

تشكلت الأحياء الجديدة في عمّان من فئات سكانية انتقلت إليها نتيجةً لتحسن أوضاعهم الإجتماعية والإقتصادية، حيث أن المستوى الاقتصادي الذي إمتازت به تلك الأحياء افترض احتواءها على مجموعات سكانية لديها القدرة والإمكانيات المالية للعيش فيها، كونها أحياء مخططة ويطبق فيها قانون البناء والتنظيم، والذي يحدد مواصفات المباني ومساحتها والتي لا تتناسب مع المستويات الاقتصادية المتوسطة والمتدنية.

يتضح مما سبق أن هجرة القوى العاملة الأردنية إلى الدول النفطية أوائل السبعينيات على وجه التحديد، كانت نقطة تحوّل في تاريخ مدينة عمّان، وانعكست آثار الأحداث التي حصلت فيها وما تلاها على تطور المدينة اقتصادياً واجتماعياً، وبروز تباينات واضحة بين أحيائها، حيث بدأ فيها تشكّل الأحياء بناءً على تميز

سكانها بمستوى اقتصادي واجتماعي متشابه، بغض النظر عن عوامل العرق والأصول المشتركة للسكان أو البلد الأصلي للهجرة. حيث عملت العوامل الاقتصادية والاجتماعية على تحييد دور العوامل التقليدية لنشأة الأحياء لتحل محلها، وتصبح هي العامل المسيطر في نشأة الأحياء السكنية الحديثة في مدينة عمّان.

مما سبق سيتضح أن نشأة الأحياء في مدينتي رام الله وعمّان إلى حد ما متشابهة من حيث العوامل التي ساهمت في نشأتها، مع الاختلاف في الفترة الزمنية لتأثير كل عامل. حيث بدأت معايير السكن في أحياء مدينة عمان بالتحول نحو العوامل الاقتصادية والاجتماعية في سبعينيات القرن العشرين، بينما بدأت المعايير بالتحول في رام الله بعد (أوسلو). كما تتشابه المدينتين في سرعة التطور والتمدد العمراني وانعدام المساحات الخضراء والتوجه نحو المولات التجارية البعيدة عن أحياء المدينة القديمة. وكذلك أصبحنا نرى بشكل واضح بروز السلوك الاستهلاكي والاستعراضي وربما الانعزالي لدى سكان المدينتين، عبر إقتناء المساكن المنعزلة والبعيدة عن مركز المدينتين أمثلة الحي الدبلوماسي في رام الله ودابوق في عمّان.

التوصيات

1. دراسة ظاهرة ترييف الأحياء في مدينة رام الله.
2. دراسة ظاهرة الأحياء المغلقة ومدن الضواحي وأثرها على التباينات الاقتصادية والاجتماعية في مدينة رام الله.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

- آل الشيخ، عبد العزيز (1980). مدن الشرق الأوسط: دراسة في التغير البنيوي، ترجمة محمد الشرنوبي، الجمعية الجغرافية الكويتية، (17).
- بارت، بانجمين (2013). حلم رام الله: رحلة في قلب السراب الفلسطيني، جروس برس ناشرون، طرابلس، لبنان.
- بزار، لوزية (2016). رام الله: ديمغرافيا النكبة، مدى الكرمل، ع 28+27.
- حمودة، سميح (2017). رام الله العثمانية: دراسة في تاريخها الاجتماعي 1517–1918، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رام الله، فلسطين.
- حنيطي، أحمد (2012). إعادة تشكيل الاطار الحضري في مدينة رام الله الكبرى، جمعية انعاش الأسرة، مج 2012، ع 54. ص 68–47.
- خمايسي، راسم (2005). مخطط هيكلي اضافي لشمال مدينة رام الله الكرينعة، الجهير، خربة البد، عواد، سردة، بلدية رام الله.
- دغره، اريج (2018). التحولات في العوامل الاجتماعية والاقتصادية المحددة لنشاة وتطور أحياء مدينة عمّان، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الاردنية، عمان.
- أبو دحو، رلى، أبو نحلة، لميس، تراكي، ليزا، جونسون، بني، سلمي، أميرة، هلال، جميل (2010). أمكنة صغيرة وقضايا كبيرة ثلاثة أحياء فلسطينية في زمن الاحتلال، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت.
- الريماوي، حسين (2007). التطور التاريخي وتحليل التركيب الداخلي لمدينتي رام الله والبيرة: دراسة في جغرافية المدن، مجلد 35، عدد 4، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت.
- أبو سنينة، تيسير (1986). التركيب الداخلي للمنطقة الشرقية من مدينة عمّان "دراسة في السكان والمسكن"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمّان، الأردن.
- الشواورة، علي (2004). جغرافية المدن، القدس: مكتبة دار الفكر.
- أبو عريضة، محمد (2014). أسرار عمّان: تحقيقات في ذاكرة المدينة. عمّان: دار فضاءات للنشر والتوزيع.
- علي، فواز (1986). التركيب الداخلي للمنطقة الجنوبية من مدينة عمّان "دراسة في السكان والمساكن"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمّان، الأردن.
- غربية، صباح (2018). وجهة نظر سكان رام الله والبيرة الاصليون نحو النمو السكاني والتوسع العمراني في المدينتين من 2016–1997، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية.
- غنيم، عثمان (2002). دور العامل الاجتماعي في تشكيل ملامح الشخصية الحضرية المعاصرة وتحديدها لمدينة السلط– الأردن، مجلة جامعة دمشق، 18 (4+3)، 133–109.
- كتانة، محمد (2009). دراسة الزحف العمراني وأثره على البيئة والأراضي الزراعية في مدينتي (رام الله والبيرة) باستخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بير زيت، رام الله، فلسطين.
- المختار، بلقاسم (2014). التحولات الحديثة للنسيج الحضري الاقتصادي في مدينة مسقط، مجلة الآداب والعلوم الاقتصادية، 2 (5)، –4 20.
- منيف، عبد الرحمن (1994). سيرة مدينة... عمّان في الاربعينيات، (ط1)، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- النابلسي، حمد الله (1993). الإسكان في الأردن. عمّان: لجنة تاريخ الأردن.
- نيروز، ابراهيم (2004). رام الله جغرافيا–تاريخ–حضارة، دار الشروق، رام الله، فلسطين.
- هلال، جميل (2016). رام الله المدينة والحكاية، ط 2، مركز الابحاث– منظمة التحرير الفلسطينية، رام الله، فلسطين.

المراجع المترجمة

- *ậl ạlsẖykẖ , Abdulaziz (1980). Cities of the Middle East: A Study of Structural Change, translated by Muhammad al-Sharnoubi, Kuwait Geographical Society, (17).*
- *Bart, Banjmen (2013). Ramallah Dream: A Journey in the Heart of the Palestinian Mirage, Gross Press Publishers, Tripoli, Lebanon.*
- *Bazzar, Lawziyeh (2016). Ramallah: Demography of the Nakba, Mada al-Carmel, p.27 + 28.*
- *Hammouda, Sameeh (2017). Ottoman Ramallah: A Study in its Social History 1517-1918, Institute for Palestine Studies, Ramallah, Palestine.*
- *Hunaiti, Ahmed (2012). Reshaping the Urban Framework in the Greater Ramallah City, In›ash al-Usra Society, Vol. 2012, p. 54. pp. 47-68.*
- *Khamaisi, Rassem (2005). An Additional Structural Plan for the Northern City of Ramallah, al-Karaina, al-Juhair, Khirbet al-Bad, Awad, Surda, Ramallah Municipality.*
- *Abu Duhou, Rula., Abu Nahle, Lamis., Taraki, Lisa., Johnson, Penny., Salmi, Amira., Hilal, Jamil., (2010). Small Places and Big Issues: Three Palestinian Neighborhoods Under Occupation, Institute for Palestine Studies, Beirut.*

- *Dagharah, Arij (2018). Transformation in the Social and Economic Factors that Determine the Emergence and Development of Neighborhoods in the City of Amman, unpublished Ph.D. thesis, University of Jordan, Amman.*
- *Al-Rimawi, Hussein (2007). Historical Development and Internal Structure Analysis of the Cities of Ramallah and al-Bireh: A Study in the Geography of Cities, Volume 35, Number 4, Scientific Publication Council, Kuwait University.*
- *Abu Sneineh, Tayseer (1986). The Internal Structure of the Eastern Region of the City of Amman, «A Study in the Population and Housing», unpublished Master›s thesis, University of Jordan, Amman, Jordan.*
- *Al-Shawara, Ali (2004). Geography of Cities, Jerusalem: Dar Al-Fikr Library.*
- *Abu Arida, Mohammad. (2014). Secrets of Amman: Investigations into the Memory of the City, Amman: Fada›at for publishing & distributing*
- *Ali, Fawaz (1986). The Interior Structure of the Southern District of Amman «A Study in Population and Housing», unpublished MA thesis, University of Jordan, Amman, Jordan.*
- *Gharbia, Sabah (2018). The Perspective of the Indigenous Residents of Ramallah and al-Bireh towards Population Growth and Urbanization in the Two Cities from 1997-2016, Unpublished Master›s Thesis, An-Najah National University.*
- *Ghoneim, Othman. (2002). The Role of the Social Factor in Shaping the Characteristics of Contemporary Urban Character and its Identification of the City of Salt – Jordan, University of Damascus Journal, 18 (3+4), 109-133.*
- *Kittaneh, Mohammad (2009). The Study of Urban Encroachment Impact on Environment and Agricultural Land in Ramallah and al-Bireh Cities Using Geographic Information Systems (GIS) and Remote Sensing (RS) Techniques, unpublished master›s thesis, Birzeit University, Ramallah, Palestine.*
- *Al-Mukhtar, Balqasem (2014). Modern Transformations of the Urban Economic Fabric in the City of Muscat, Journal of Arts and Economics, 2 (5), 4-20.*
- *Muneef, Abdulrahman. (1994). The Story of a City: A Childhood in Amman, (Ed. 1), Beirut: Arab Institute for Studies and Publishing.*
- *Al-Nabulsi, Hamadallah. (1993). Housing in Jordan. Amman: Jordan History Committee.*
- *Newroz, Ibrahim (2004). Ramallah Geography-History-Civilization, Dar al-Shorouk, Ramallah, Palestine.*
- *Hilal, Jamil (2016). Ramallah City and the Story, 2nd Edition, Research Center - Palestine Liberation Organization, Ramallah, Palestine.*

المراجع الأجنبية

- *Aljafari, Mais. (2014). Emerging Public Spaces in the City of Amman, Jordan: An Analysis of Everyday Life Practices. Unpublished Doctoral Dissertation, Technical University Dortmund, German.*
- *Dettmann, K., (1970). The Range Variation Between Cities in the Islamic-Oriental World. The Situation in the Levant and the North-West of the Indian Subcontinent. In Wirth, Eugen. Ibrahim, Redaction. Schneider, R. and Hujairi, M. (Ed), German geography research in the Middle East. (pp 95-123), Erlangen/ Beirut, 1983.*
- *Jawabrah, Muain (2020). City Image and Sustainable Urban Development (Case Study Ramallah): The Challenges for Urban Planner and Designer, Journal of Multidisciplinary Engineering Science and Technology (JMEST), Vol. 7 Issue 5, pp 11817-11824.*
- *Khamaisi, Rassem (2006). Planning and developing a new Palestinian urban Core Under conditional Israeli Occupation: Ramallah City, The Arab World Geographer, Vol. 9, No. 4, pp. 242-261.*
- *Khawaldah, H. (2016). A Prediction of Future Land Use/ Land Cover in Amman Area Using GIS-Based Markov Model and Remote Sensing. Journal of Geographic Information System, (8), 412-427.*
- *Potter, R., Darmame, K., Barham, N., Nortcliff, S., (2009). ''Ever-growing Amman'', Jordan: Urban expansion, social polarization and contemporary urban planning issues, Habitat International, 33, 81–92.*
- *Qasem, Shaden (2006). The Old City as a Part of Present Day Dynamic Reality, the Case of Ramallah Old Town, unpublished master thesis, Al-Quds University.*
- *Shami, Seteney and Jean Hannoyer (1996). Amman the City and Society. Amman: Center of Studies and Research on the Contemporary Middle East.*
- *Taraki, Lisa (2008). Enclave Micropolis: The Paradoxical Case of Ramallah/al-Bireh, Journal of Palestine Studies, vol. 37, No 4.*
- *Taraki, Lisa (2020). Ordinary Lives a Small-town Middle Class at the Turn of the Twentieth Century, Institute for Palestine Studies, 83.*
- *Wirth, Eugen, (1974). Contributions to the Geography of the Oriental-Islamic City, German geography Research in the Middle East, In Wirth, Eugen. Ibrahim, redaction. Schneider, Rotter. And Hujairi, M. (Ed), German geography research in the Middle East. (pp 389-405), Erlangen/ Beirut, 1983.*